

نبات ماء ويكون هاروى الكافي المشبه به تقديرا ليل المراد ما ذكره المصنف قوله مثل الذي
 حملوا التوراة اى كلفوا العمل بها اى القيام بها فليس هو من العمل على الظهور بل هو من الخلق
 بفتح الحاء وهى الكفالة يقال حملة به حمالة اى كفل وهذه قراءة العامة وقرئ بسند
 حملوا مخففا مثنيا للفاعل اى حملوها ثم حملوها فى الحقيقة لتقيد العمل قوله ثم
 لم يحملوها اى لم يعملوا بها فيها من نعت النبي صلى الله عليه وسلم فام يؤمنوا به قوله
 كمثل الحمار يحمل اسفالا اى كتبها رافى عدم انتفاعه بها فالاسفار جمع سفر وهو
 الكتاب الكبير وخص الحمار بالذكر لكونه البهائم التى لا تحب ان ترحل اى لا تحب
 لان القاعد ان الرحلة بعد ما يجمل التعريف والتشكيك يكون محتملة للحال والوصفية
 فالحالية باعتبار صورة التعريف والوصفية بالنظر لجرى الحمار جري النكرة لان الراء
 به الجنس فهو كاللحم فى قوله ولقد امر على اللبم بسبح قوله الآية اى بسبح مثل
 القوم الذين كذبوا بايات الله ولا يهدى القوم الظالمين قوله العام هو تلاشه
 انعام وقد ذكرها وهو لفظ يستغرق الصالح له بلا حصر اى يتناول دفعه والاصح
 دخول الصورة النادرة وغير المقصودة من صوره فيه فيستعملها حكمه نظرا للمعوم وقيل
 نظرا للمقصود عادة فى مثل ذلك والنادرة كالتفيل فى خبر بلج داود وغيره لاسبغ الاى خفت
 اوجها فز او نصل فانه ذو خف والمساوقة عليه نادرة فالاصح جوازها عليه وغير
 المقصودة كما لو وكله بشراء عبده فلان وفيهم من يعتق عليه ولم يعلم به فالاصح
 صحة شراؤه اخذ من مسأله ما ولو وكله بشراء عبده فاشترى من يعتق عليه والفق
 بين النادرة وغير المقصودة كما فى منع الموانع ان النادرة التى لا تخطر ببال المتكلم غالباً
 وغير المقصودة قد تكون مما يخطر به ولو غالباً فيستعملها عموم من وجه لان النادرة
 قد تقصد وقد لا تقصد وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون ثم ان قامت قرينة
 على قصد النادرة دخلت قطعاً او على قصد التقاصورة لم تدخل قطعاً وعموم الاشخاص
 يستلزم عموم الاحوال والازمنة والامكنة على المختار لان لاغنى للاشخاص عنها فقول
 يقال فاقبلوا المشركين اى كل مشرك على اى حال كان فى اى زمان ومكان كان وخص منه
 الذى والمعاهد والمؤمن وقيل العام فى الاشخاص مطلق في المذكور لانه لا انتفاء صيغ العموم
 فيها واخص به العام على الاول سبب المراد بما اطلق فيه على هذا وورد هذا القول
 بأن

بأن التعميم هنا بالاستزمام كما عرفه الا بوضع فليخرج الى صبغة ويقال فى اصطلاح الاصوليين
 للمعنى اعم واخص واللفظ عام وخاص تفرقة بين الدال والمدلول وخص المعنى بالفعل
 التفضيل لكونه اعم من اللفظ وبعضه يقولون للمعنى عام وخاص يقال للمعنى المشركين
 عام واخص واللفظ عام والمعنى اخص واخص واللفظ خاص وصيغ العموم كالمبتدأ
 نحو كل من عليها فان اوتابعت نحو فسجد للملائكة كلهم رحمة والذى والذى نحو والذى
 قال لوالديه افانما فان المراد به كل من صدر منه هذا القول بدليل قوله بعد انك الذى
 حق عليهم القول اى الذى تايبك اى كان ائبته كقوله الشهاب المذى والذى استمع الان يعقبا
 على شخص معهود وهو الذى تكلم عليه الخويون وان يعقبا عن بعضه وهو المراد هنا
 اى وما ومن شرطها واستفهامها وموصولا نحو ايماننا عمو اقله الاسماء الخمسة انكم والمعقبة
 من دون الله حسب جهتم من يعل سوء ويجزبه والاصح ان من شرطية كانت واستفهامية
 او موصولة او موصوفة او تامة تسهل النساء لقوله تعالى ومن يعل من الصلوات من ذكر او
 انى وقيس بالشرطية البقية لكن عموم الاخيريين فى الايات عموم بدلى الاشعوى وقيل يخص
 بالذكر ولو نظرت امرأة فى بيت اجنبى جاز رصمها على الاول بحر مسلم من تطلع على بيت قوم
 بغير اذنه فمقدل ليعلمان بفقوا عيبه ولا يجوز على الثانى قبل ولا على الاول ايضا لانه لعله
 لا يستأمنها والجمع المعروف باللام والاضافة مالم يتحقق عهد المتبادر الى الذهن نحو قوله
 المؤمنون بربهم الله فى الاولاد والمفرد كذلك نحو واحل الله البيع اى كل بيع وخص منه
 الفاسد كالربا ونحو ويجزى الذى يبيح الفون عن امره اى كل امرئ وخص منه امر الندب
 والنكوة فى سياق النفى وى معناه النهى نحو لارب فيه فلا نقل لهما فى وى سياق الشرط
 نحو وان احد من المشركين استجارك فاجرة حتى يسمع كلام الله وى سياق الامتنان نحو
 وانزلنا من السماء ماء طهورا ونحوها ومعبا العموم الاستثناء اى دليل تحققة صحة
 الاستثناء من معناه فكل ما صح الاستثناء منه مالا حصر فيه فهو عام كالجمع المعروف
 لزم تناوله للمستثنى نحو قام الرجال الازيد ولا يصح الاستثناء من الجمع المنكر لان الجنس
 فيعم ما يخصص به نحو قام رجال الازيد اى منهم ويصح جاء رجال الازيد اى
 على ان الاضافة بمعنى غير كما فى لو كان فيهما آية الا لله لتسقة تناولوا سبحان خوي باليهما
 التى اقتاد الله باليهما المرص لا يشمل الامانة من حيث الحكم لاخصاص الصيغة به وقرئ
 بان